حزب نماء
NAMAA PARTY
حزب العمل

تحالف
حزب نماء وحزب العمل

رقم
القائمة
4

البرنامج الانتخابي

لتحالف حزب نماء وحزب العمل

رقم القائمة الانتخابية 4

الانتخابات النيابية 2024

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين

بنات وأبناء شعبنا الأردني العظيم ،،
تحية طيبة وبعد ،،

يتقدم تحالف حزب نماء وحزب العمل ببيانه الانتخابي لخوض غمار الانتخابات النيابية للعام 2024 لمجلس النواب العشرين. حيث سنضع أمام أعيننا محاور هذا البيان الانتخابي في حال حالفنا التوفيق ونجحنا بتمثيلكم في مجلس النواب العشرين بإذن الله تعالى، وسنكون المخلصين الأمينين على خدمتكم وخدمة أردننا العظيم. حيث ينفرد هذا العرس الديموقراطي هذه المرة بكونه التجربة الأولى لانخراط الأحزاب الوطنية في الانتخابات النيابية للوصول إلى قبة البرلمان، وصولا إلى تشكيل الحكومات البرلمانية، سيرا خلف خطى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم في تحقيق الإصلاح السياسي ونهضة الأردن الحديث.

انبثقت محاور هذا البيان الانتخابي لتحالف حزب نماء وحزب العمل على ضوء ما تشهده الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أحداث وتحديات نعيش أحوالها اليوم في ظل عدوان غاشم من العدو المحتل على أهلنا في غزة الصمود وفلسطين الأبية. لنعلن بأننا سنبقى ثابتين على موقف الأردن العظيم وجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم تجاه القضية الفلسطينية أمام العالم أجمع، وصولا لحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية والسلام الشامل والعادل.

إن تحالف حزب نماء وحزب العمل يخاطب بنات وأبناء الأردن العظيم من خلال هذا البيان الانتخابي ليطلعكم على أبرز أهداف التحالف لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة، والتي تنبثق من رؤية التحالف كتحالف حزبي اقتصادي سياسي برامجي يستمد هويته من هوية الدولة الأردنية وثوابتها الوطنية، ويسعى الى تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالأردن في مئويته الثانية وتحسين مستوى معيشة أفضل للمواطن الأردن، تحت ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين العظيم وولي عهده الأمين.

حزب نماء
NAMAA PARTY

حزب العمل

محاور البرنامج الانتخابي

- محور محلية التنميه
- محور النمو الاقتصادي
- محور القطاع الصناعي
- محور الرفاه وتحسين المعيشة
- محور العمل
- محور التدريب
- محور المنتج السياحي
- محور الأمن الغذائي
- محور الرقمنة والابتكار
- محور الحمايه الاجتماعية
- محور الصحة
- محور القضية الفلسطنية

1 محور محلية التنمية

هو الركيزة الأساسية لبرنامج التحالف، وهو مفهوم يختلف تماماً عن التنمية المحلية التي تركز على التنمية في المحافظات بعيداً عن الاهتمام بالقرى والأطراف، وهذا أدى إلى غياب مفهوم حقيقي للتنمية على مستوى القرى والأرياف والمخيمات

ومن هنا، فإننا نطلق مفهوماً جديداً للتنمية ألا وهو "محلية التنمية"، الذي يهدف إلى تقسيم وتفصيل التنمية على مستوى القرية وليس على مستوى المحافظة.

ومن هنا فإننا ندرس كل محافظة على حدا ونحصر عدد القرى في تلك المحافظة ونضم كل مجموعة من القرى تحت مسمى مركز تنموي (zone) وتكون التنمية على مستوى المركز التنموي وليس على مستوى المحافظة.

يقوم فريق متخصص ميدانياً بدراسة عدد العاطلين عن العمل في المركز (مجموعة القرى)، وتحديد المشاريع التنموية التي يحتاجها المركز والتمويل الضروري لتنفيذ هذه المشاريع. بعد ذلك، يباشر فريق العمل بتنفيذ تلك المشاريع ومتابعة نجاحها. وهكذا تكون التنمية على مستوى القرية وليس على مستوى المحافظة.

ندرك جميعاً أن هذا المفهوم الجديد، "محلية التنمية"، هو المنقذ الرئيسي للاقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة، حيث سنصل بالتنمية إلى كل مواطن في جميع قرى المملكة.

وكنتيجة لذلك، يصبح من الواضح أن على الحكومة زيادة إنفاقها الرأسمالي وتوجيهه نحو القرى بشكل محدد. سيساهم ذلك في تحسين البنية التحتية لتلك القرى، ويتطلب أيضاً تقديم الحوافز والإعفاءات لجذب المستثمرين والقطاع الخاص إلى هذه القرى لإقامة المشاريع.

2 محور النمو الاقتصادي

تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وبيئة ممارسة الأعمال، ومراجعة القوانين الخاصة بالاستثمار واستقرار التشريعات، والقضاء على البيروقراطية، وتقديم الحوافز والاعفاءات لتمكين القطاع الخاص من النمو، وجذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على الاستثمارات المحلية. وحماية حقوق المستثمرين من أثر التغييرات في التشريعات، وضمان عدم انعكاسها عليهم بأثر رجعي للحفاظ على الاستقرار في الاستثمار، والحفاظ على ثقة المستثمر بالاقتصاد الوطني، وبالتالي تشجيعه على اتخاذ القرار بالاستثمار ومن هنا، لا بد من رسم خارطة استثمارية جديدة للمملكة تركز على المزايا النسبية لكل محافظة، وتقديم حوافز خاصة لكل محافظة .

رفع نسبة الانفاق الرأسمالي الحكومي في المشاريع الاستثمارية والمشاريع التنموية، وبناء البنية التحتية الجاذبة للاستثمار .

تطبيق فعلي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والبدء بتنفيذها، ورفع حجم مشاريع الشراكة بين القطاعين في مختلف محافظات المملكة، وهذا يتطلب مراجعة قانون الشراكة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار خلال المرحلة القادمة

تعديل الهيكل الضريبي (ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الخاصة)، وتنفيذ الإصلاحات الضريبية بما يحقق العدالة الضريبية، بالإضافة إلى تخفيض العبء الضريبي على الأفراد والشركات والذي يصل إلى (٢٧%) لزيادة حجم الاستثمار وتحفيز الانفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد. وتطبيق الضريبة التصاعدية لحماية الأقل دخلاً من دفع ضريبة تعادل ما يدفعه الأعلى دخلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية فعلى سبيل المثال، تعتبر ضريبة المبيعات بنسبة ١٦٪ ضريبة مرتفعة جداً ولا تتناسب مع حجم الاقتصاد الصغير الذي يعيشه الاقتصاد الوطني، ولا تتناسب مع الدخل الفردي للطبقتين الوسطى والفقيرة. ضريبة المبيعات لا تميز بين الغني والفقير، وهي ضريبة مقطوعة عن الاستهلاك. لذلك، فإننا في تحالف حزبي "نماء والعمل" نقدم مقترحاً بتخفيض ضريبة المبيعات من ١٦٪ إلى ١٠٪ على مدار ست سنوات، حيث يتم تخفيض نسبة نقطة مئوية واحدة (١٪) كل عام وهنا تخفيض ضريبة المبيعات سيحفز الاستهلاك وسيرفع الإيرادات المحلية لخزينة الدولة.

تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني ورفع إنتاجيته، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتقديم حزم تحفيزية للاستثمار والإنتاج، ودعم وزيادة حجم الصادرات المحلية في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة، وتقديم الحوافز للمصدرين وبخاصة القطاع الصناعي .

3 محور القطاع الصناعي

يشكل القطاع الصناعي حوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة ثابتة منذ فترة طويلة. لذلك، نرى ضرورة دعم القطاع الصناعي ورفع تنافسيته كونه القطاع المشغل بشكل اكبر للأيدي العاملة ودعم صادراته، وتخفيض تكاليف الإنتاج والطاقة على الصناعيين، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات الجمركية للمواد الأولية للقطاع والمناطق الصناعية. كما نرى ضرورة تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الصناعية من خلال تطوير شراكات بين الحكومة والمستثمرين تقوم على دعم المستثمرين بتوفير البنية التحتية والخدمات والمباني اللازمة للإنتاج .

يجب دعم المشاريع الكبرى في القطاع الصناعي وتقديم حوافز لها، خاصة في المناطق خارج العاصمة عمان. كما نرى ضرورة وجود خارطة استثمارية صناعية للمملكة، نحدد فيها المشاريع الصناعية التي تحتاجها المملكة، ونروج لها، ونقدم حوافز مشجعة للقطاع الخاص والمستثمرين للاستثمار بها.

نحن في تحالف حزبي "نماء والعمل" ندرك ضرورة إعادة الهيبة للقطاع الصناعي، فهو القائد الحقيقي للاقتصاد وهو والمساهم الأكبر في التخفيف من مشكلة البطالة خلال المرحلة القادمة .

4 محور الرفاه وتحسين المعيشة

دعم تعزيز وجود الطبقة الوسطى في المجتمع من خلال تحسين معدلات النمو الأقتصادي، وتحسين مستوى معيشة المواطن الأردني، ورفع الحد الأدنى للأجور المتدني أصلاً والبالغ (٢٦٠) دينار وربطه بارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم لمواجهة تكاليف الحياة وتأمين مستوى معيشي أفضل.

إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة من خلال تقديم الدعم الحكومي لأصحاب المصانع المُشغلين للعمالة المحلية والذين يستبدلون العمالة الوافدة بالعمالة المحلية من خلال مشاركتهم في تحمل تكاليف الضمان الاجتماعي للعمالة المحلية.

5 محور العمل

تبنى حزبا "نماء" و"العمل" التركيز على "ثنائية التعليم والتشغيل" التي تلامس كل بيت أردني، من خلال تصميم وتنفيذ وإدارة "منصات للتأهيل والتدريب والتشغيل" عبر وسائل التعليم عن بعد، بما يتفق مع معالجة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل (منصة نمو).

تهدف هذه المنصات إلى تهيئة الشباب لسوق العمل من خلال تنمية مهاراتهم المهنية والرقمية واللغوية والشخصية أثناء فترة الدراسة الجامعية، بحيث يكونوا قادرين على تلبية متطلبات الوظائف المتغيرة في كافة التخصصات العلمية والإنسانية .

إضافة إلى ذلك، ستساعد هذه المنصات الشباب في إيجاد وظائف سواء محلية أو خارجية، من خلال ربط منصة التشغيل مع منصات التوظيف الإقليمية والدولية .

محاربة البطالة وتمكين الشباب من إيجاد فرص عمل من خلال تطوير منصة إلكترونية وتطبيق إلكتروني بعنوان "وظيفتي"، يقوم من الناحية الأولى على توفير قاعدة بيانات حول الباحثين عن العمل وأصحاب العمل والمُشغلين، والتشبيك بينهم للحصول على فرصة العمل محليًا وإقليميًا وعالميًا. ومن الناحية الثانية توفير قاعدة بيانات حول أصحاب المهارات المهنية ومُقدمي الخدمات وطالبي هذه المهارات والخدمات من المواطنين، ومصنفين حسب مناطقهم الجغرافية وخبراتهم وأسعار خدماتهم، بحيث يستطيع أي طالب خدمة إيجاد مزودي الخدمة والمهارة المطلوبة وبالتالي يتم خدمة طالب الخدمة وتوفير مصدر دخل لمزود الخدمة وبوقت قياسي، وتكون فرصة العمل هي التي تبحث عن صاحب المهارة وليس العكس .

دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات من إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وخصوصًا في المحافظات، من خلال إنشاء مؤسسة وطنية مختصة بدعم المشاريع الإنتاجية وتقدم برنامج مكتمل العناصر، بحيث يوفر عنصر التمويل الميسر بمعدلات فائدة منخفضة وشروط إقراض ميسرة، ويوفر عنصر خدمة اختيار المشاريع ودراسة المشاريع الإنتاجية المجدية اقتصاديًا في المحافظة المستهدفة، ويوفر عنصر التشبيك مع المنظومة الاقتصادية من حيث عقد شراكات مع المؤسسات الوطنية الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم خدمات التدريب والإشراف والخبرات الفنية اللازمة حسب طبيعة المشروع خلال فترة تنفيذ وإدارة المشروع، بالإضافة إلى توفير عنصر خدمة التسويق والتشبيك مع الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. إضافة إلى ذلك، توفير عنصر تشبيك الشباب والجمعيات مع المنظمات الدولية المانحة، والتي من أهدافها تحقيق التنمية المستدامة ودعم المجتمعات المحلية وتحسين مستوى معيشتها، والسير معهم في جميع مراحل عملية التقدم للحصول على المنح لإقامة المشاريع الإنتاجية .

تطوير القطاع العام وتحقيق مبدأ الكفاءة والجدارة في تولي المناصب القيادية والوظائف العامة لخدمة الدولة الأردنية والاقتصاد الأردني، ومحاربة الواسطة والمحسوبية والترهل الإداري والوظيفي .

تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى دعم التشريعات الممكنة للمرأة لتصبح نصف الاقتصاد وليس فقط نصف المجتمع وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة توجيه البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل تقديم التمويل اللازم للمرأة لإقامة المشاريع التنموية دون معوقات، خاصة في المناطق خارج العاصمة عمان .

6 محور التدريب

تطوير منظومة التدريب المهني والتقني، وتطوير مستوى البرامج التدريبية المقدمة، للموائمة بين مهارات الباحثين عن العمل واحتياجات سوق العمل. وعقد شراكات ما بين مؤسسات التدريب المهني والتقني المحلية والعالمية لتقديم برامج تدريبية متميزة مدعومة من الحكومة، وتقدم شهادات من مؤسسات متميزة عالميًا تفتح أسواق العمل أمام الشباب. بالإضافة إلى نقل المعرفة من المعاهد العالمية إلى المعاهد المحلية. إضافة إلى تطوير البنية التحتية لمعاهد التدريب المهني ورفع كفاءة وقدرات المدربين، وإنشاء ثلاثة معاهد تدريب مهني متميزة في كل من إقليم الشمال وإقليم الوسط وإقليم الجنوب، بهدف تسليح الشباب بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي وامتلاك مهنة تمكنهم من تحقيق مصدر دخل .

7 محور المنتج السياحي

تنمية القطاع السياحي فهو نفط الأردن الذي لا ينضب، وذلك من خلال تطوير وتنويع المنتج السياحي، واستغلال الميز النسبية التي يتمتع بها القطاع السياحي في الأردن من خلال تطوير وترويج السياخة الدينية وسياحة المغامرة والسياحة العلاجية لاستقطاب السياحة الأجنبية.

تحسين مستوى الخدمات المقدمة في المواقع السياحية، وتوسيع دائرة الخدمات لتشمل المواقع السياحية غير المخدومة.

تطوير برنامج بالشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص من المستثمرين في القطاع السياحي يهدف إلى تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتمكينهم من العمل في القطاع السياحي.

الربط بين المواقع السياحية وتوفير خدمة النقل السياحي البري منخفض التكاليف لإطالة مدة إقامة السائح وزيادة حجم إنفاق السائح وتحقيق مصدر دخل للمجتمعات المحلية في المواقع السياحية، بالإضافة إلى توفير نقل جوي منخفض التكاليف يغطي عدد أكبر من الدول لجلب المزيد من الزوار الأجانب إلى الأردن.

تطوير شراكات مع دول الجوار والمملكة العربية السعودية ضمن خطتها السياحية، وتطوير برامج سياحية مشتركة لجذب السياح الأجانب.

8 محور الأمن الغذائي

تقديم دعم مباشر للمزارعين يشمل اعفاءات خاصة للمزارعين الذين يقومون بزراعة المحاصيل الزراعية التي يحتاجها اقتصادنا الوطني.

تنمية القطاع الزراعي، واستقطاب التكنولوجيا الزراعية الحديثة لمواجهة تحديات الزراعة وندرة المياه وملوحة التربة ولرفع إنتاجية المحاصيل، وزراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية. والتوسع في بناء الحفائر والسدود لتجميع مياه الأمطار.

تعزيز الأمن الغذائي، ودعم زراعة محاصيل العجز لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي .

تشجيع الشباب الاردني على الزراعة بحيث تقوم الحكومة بأعداد برنامج خاص يقدم حوافز للشباب الذين يقبلون على الزراعة.

تطوير رزنامة زراعية للمزارعين لتجنب الاختناقات التسويقية، وتدريب المزارعين على زراعة المحاصيل ضمن الرزنامة، ودعم المزارعين من خلال التسويق المحلي والزراعات التعاقدية والزراعة التصنيعية، والتتبع الإلكتروني لمعايير سلامة المنتج الزراعي للتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.

إن مساهمه القطاع الزراعي انخفضت إلى حوالي (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة منخفضة جدا تتحمل الحكومات المتعاقبة ما وصلنا إليه من انخفاض في حجم الانتاج الزراعي مقارنة مع القطاعات الاخرى لذالك لابد من التركيز على هذا القطاع الاساسي المهم والذي يشغل عددا كبيرا من العمالة الوافدة التي يمكن استبدالها بعمالة محلية من خلال برنامج احلال للعمالة تكون الحكومة داعمه بشكل اساسي لهذا التوجه.

9 محور الرقمنة والابتكار

دعم قطاع الاقتصاد الرقمي والبرمجة، والابتكار وريادة الأعمال، كونه من القطاعات الصاعدة، وتوفير حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال لدعم الشباب وريادي الأعمال وتمكينهم من الابتكار والاختراع. وتطوير برنامج شراكة ما بين الحكومة وكبرى شركات الاتصالات يقوم على تنمية مهارات الشباب وتدريبهم في مجالات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وصناعة المحتوى الالكتروني، ليتمكنوا من دخول سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي، وتأسيس مشاريعهم الخاصة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات. وتأسيس صندوق استثماري يُساهم فيه المستثمرين للدخول مع ريادي الأعمال ومشاريع الريادة الرقمية في تأسيس مشاريعهم وشركاتهم الناشئة.

10 محور الحماية الاجتماعية

ارتفعت نسبه الفقر في المملكة الى ما يزيد عن (٢٥%) وهي نسبة مرتفعه جدا وصاحبها ارتفاع في حجم البطالة وصلت الى (٥٠%) ما بين الشباب اقل من ٢٩ عاما وهذا امر خطير جدا لذلك فأننا في تحالف حزب نماء وحزب العمل نقدم تصورا واضحا لحل هاتين المسألتيين من خلال

تحفيز النمو الاقتصادي هو الاساس في حل المشاكل الفقر والبطالة ولن يتحقق ذلك الا من خلال توسيع قاعدة الانتاج في الاقتصاد والتي تعتمد بشكل اساسي على زيادة حجم الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي

تطبيق مفهوم محلية التنمية والذي ينادي بالتنمية على مستوى القرية وليس مستوى المحافظة وبذلك نشجع المشاريع الصغرى في القرى والارياف والمخيمات والتي ستساهم في خلق وظائف وتحريك عجلة النمو الاقتصادي

اعادة النظر بالاموال المخصصة لصندوق المعونة الوطنية والتي تصل الى حوالي (٢٠٠) مليون دينار اردني واعادة استخدام جزء كبير منها لخلق مشاريع توجه للعائلات المحتاجة لتحول متلقي المعونة الى شخص منتج داخل الاقتصاد

اجراء مسح جغرافي لكل محافظات المملكة لحصر عدد الفقراء بشكل دقيق وكذلك حصر جيوب الفقراء في المملكة وتحديدها والعمل بشكل سريع لتوجة الاستثمارات لتلك المناطق وتقديم حوافز خاصة لتلك المناطق

11 محور الصحة

تطوير منظومة التأمين الصحي الشامل، وتوسيع مظلة المشتركين بالتأمين الصحي، فتقديم الخدمة الصحية من الحكومة هي حق لكل مواطن أردني. وتعديل منظومة الإعفاءات الطبية لصالح شمولية التأمين الصحي لكل مواطن

تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة، ودعم المراكز الصحية الموجودة في المحافظات والقرى من خلال تزويدها بالكادر الطبي والتمريضي اللازم، وتزويدها بالأجهزة والمعدات الطبية، وتوسيع الأقسام الطبية الموجودة فيها بمختلف التخصصات الطبية لتلبي الاحتياجات الصحية للمواطنين. بالإضافة إلى إقامة المزيد من المراكز الصحية في المناطق النائية والغير مخدومة

وقف هجرة الكوادر الطبية الى خارج المملكة وتقديم حوافز كافيه لهم من خلال دراسة واقع القطاع الصحي والعاملين فيه

12 محور القضية الفلسطينية

إن غياب الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يعود لعدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، واستمرار إسرائيل في احتلالها للضفة الغربية وبناء المستوطنات التي تلقى معارضة دولية، إضافة إلى فشل المفاوضات. هذه العوامل تساهم في ترسيخ التطرف في المنطقة، خاصة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتشهد الأمة حرباً في قطاع غزة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهي حرب إبادة جماعية

ولذلك فإننا في تحالف حزبي نماء والعمل ندعم القضية الفلسطينية قضية الأردن الأولى والمركزية، وندعم الشعب الفلسطيني والوصاية الهاشمية على المقدسات الفلسطينية، والسير خلف خطى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم في مساعيه الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والعادل وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، مستنيرين بمقولة جلالته ستبقى بوصلتنا فلسطين، وتاجها القدس الشريف

تحالف
حزب نماء وحزب العمل
٢٠٢٤

هذا البرنامج الانتخابي متجدد باستمرار حسب تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبناء على التغذية الراجعة من الجمهور وأصحاب الخبرة والاختصاص